

مستخلص البحث

أشعري مستقي، رجال ، 2013، 07210002 الفصل 9 القانون الرقم 23 سنة 2004
كسبب للطلاق في المحكمة الشرعية (دراسة تحليل قضاء القضية الرقم 0232/
ف د ت. غ/2013/ ف أ. مالانق في المحكمة الشرعية بمالانق. البحث الجامعي،
قسم الأحوال الشخصية. كلية الشريعة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية
الحكومية مالانق. المشرفة: الدكتور الحاجة مفيدة، الماجستير.

الكلمات الرئيسية: الفصل 99 القانون العنف الزوجي، والعنف الزوجي والطلاق
الفصل التاسع القانون الرقم 23 عن نسخ العنف الزوجي حيث يكون معظم النساء
أو الزوجات وأولادهن يصيهم ذلك تورط كل أسباب الطلاق كما قرر في الفصل 39 القانون
الرقم 1 سنة 1974 عن الأمور الزوجية جو الفصل 19 قانون الحكومة الرقم 9 سنة 1975
، جو الفصل 116 جمع القضاء الإسلامي (مثلا: الزوج الذي ترك أهله سنتين متواليتين دون
الاذن الصريح والسبب الواضح. بالأتوماتيك أنه يهمل ما عليه من الواجبات التي يؤديه إلى
الاهمال).

ومن هناك يتضمن على الجمع بينهما (الفصل 9 عن حذف العنف الزوجي/ اهمال
الأهل و سباب الطلاق الفصل 9 ف ف. 1975/9 جو. الفصل 116 جمع القضاء الإسلامي).
حيث توجد في القضايا الأسباب المتعلقة المباشرة التي تبدأ أو حتى تؤدي إلى الاهمال حيث
تكون غايته الشرط المطلق بنسبة سبب إجرائية الطلاق نفسه آلا وهو "عدم الاتحاد في
الأهل أو لا يوجد في الأهل رجاء الاتحاد مرة أخرى".

بملاحظة جنسية البحث، أن هذا البحث من بحث القضاء السلوكي حيث يجرأ
بمطالعة البيانات الثانوية. وهذا البحث من ضمن الدراسة المكتبية أو دراسة الوثائق لأن
موضوع البحث ووثائق الرسمية الجمهورية. وهي البيانات الرسمية من المحكمة الشرعية.
وأجرأ البحث بدراسة المراجع أو البيانات الثانوية فحسب ويمكن أن يسمى ببحث القضاء
السلوكي أو دراسة القضاء المكتبي. ومدخل البحث مدخل قانوني يتعلق بموضوع البحث
الرئيسي حيث يستخدم البحث لتحليل نواحي قانون القضاء الطلاقي.

وننتج البحث أن في المحكمة الشرعية بمالانق عدم وجود القضية عن طلب الطلاق
بالعنف الزوجي حيث يعتمد القاضي على الفصل التاسع القانون رقم 23 سنة 2004 عن
العنف الزوجي في الجمع والتطبيق. باعتذار أن المحكمة الشرعية لها جمع القوانين الإسلامية
التي تنظم حول أسباب الطلاق. وكثر القضاة يستدلون بها في قضاء القضية عن طلب
الطلاق بالعنف الزوجي.